

مخرجات السياسة الحضرية للمدينة الجزائرية

مدينة علي منجلي الجديدة أنموذجاً

Achievements of the Algerian urban policy

The new city Ali Mendjeli as a model

بغريش ياسمين،

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري – مخبر مجتمع المدينة،

yasmina.beghriche@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2024/08/03

تاريخ القبول: 2025/06/03

ملخص:

تعتبر السياسات الحضرية الآلية الآنية الأكثر نجاعة التي يعتمد عليها صناع المدن، للارتقاء بالمدينة وتحقيق الاستدامة، وخاصة بالمدن الجديدة التي تشكل التحدي الأكبر للدولة الجزائرية لتحسين وضعية المدن الكبرى، وتسعى الدراسة إلى البحث في مكن السياسة الحضرية ومخرجاتها وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول مدى فاعلية مخرجات السياسة الحضرية المنتهجة.

ولهذا الغرض استعنا بالمنهج الوصفي، واعتماد تقنية الملاحظة بالمعايشة وانطباعات الأفراد لتحليل التطورات الميدانية بالمدينة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ايجابية المشهد الحضري الجديد نتيجة التحسينات الحضرية والامتيازات والخدمات التي تقدمها، مما شكل نظرة تفاؤلية لمستقبل المدينة والمراهنة على أنها نموذجا يُحتذى به، واعتبارها مدينة فنية بمستقبل واعد وأن مبدأ المرافقة والمتابعة في إنشاء المدن من شأنه أن يُحدث فرقاً في الأداء، ويُحسّن من مظاهر المدن ويحقق تطلعات السلطات الأفراد، مع التركيز على مبادئ الاستدامة العمرانية خاصة في بعدها الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الحضرية، التنمية، الاستدامة، البعد

الاجتماعي، المشهد الحضري

Summary :

Urban policies are the most effective immediate mechanism adopted by urban decision-makers to improve the city and achieve sustainability, especially in new cities. The study aims to research the merits of urban policy and answer the problem of the effectiveness of the outputs of the urban policy adopted. And we adopted the descriptive approach to analyze developments in the field. And the most important results is the positivity of the new urban landscape that has characterized the city due to the urban improvements, privileges and services it provides, which has formed an optimistic vision of the future of the city and bet that it is a model to be followed, and realizing the aspirations of authorities and individuals, , focusing on the principles of urban sustainability, in particular in its social dimension.

Keywords: Urban policy; Development; Sustainability; Social considerations; Urban landscape.

المؤلف المرسل: بغريش ياسمينه yasmina.beghriche@univ-constantine2.dz

أولاً. مقدمة:

في إطار سعيها الدؤوب للرفق بالمدينة، اهتمت الهيئات الجزائرية المختصة ضمن مسار السياسة الحضرية إلى تبني فكرة إنشاء المدن الجديدة، التي كانت تهدف من وراءها إلى التخفيف من عبء مخلفات النمو الحضري المتسارع الذي عانت من ويلاته المدن الجزائرية الكبرى، وجاء القرار بناء على توصيات ملفات التهيئة العمرانية التي أقرتها الوزارة في إطار ما يعرف بـ "الجزائر غداً". حيث استفادت مدينة قسنطينة في إطار هذا البرنامج الاستشراقي من مدينتين جديدتين، هما -ماسينيسا وعلي منجلي، وكانت انطلاقاً تشييد، بناء وتعمير المدينتين متزامنة إلى حد متقارب، لكن مع الوقت الكفة مالت نحو مدينة علي منجلي التي نالت الحظ الأوفر من الاهتمام المادي والمعنوي فيما يخص التعمير والتهيئة والمشاريع التجارية خاصة التي جعلت المدينة تسجل نسبة نمو فاقت التوقعات المخطط لها.

عرفت المدينة في بداياتها فوضى تعميرية وعانت إلى حد كبير من عمليات التعمير العشوائي، حيث تم توطين المرحلين الجدد بأسلوب افتقد للمنطق والدراسة بمجرد أن جهزت الوحدات السكنية، دون الأخذ بعين الاعتبار النقص الفادح إن لم نقل الغياب التام في كثير من الأحيان للتجهيزات والخدمات الحضرية الضرورية التي من شأنها أن تساعد الأفراد على التكيف والاستقرار، مما أثر سلباً على مردود المدينة وجعلها تتخبط في دائرة من المشكلات الحضرية والاجتماعية، ولطالما كانت محورا لاهتمام الباحثين والمختصين والمؤتمرات العلمية التي عملت على تشخيص رهن المدينة ومآلاتها.

كما شهدت المدينة عدة تدخلات بعد أن استهلكت المجالات العقارية المخصصة لها ، لدرجة اللجوء إلى إحداث توسعات جديدة على الجهة الغربية والجنوبية، أين سيطر مبدأ تجهيز الكم على الكيف فحضر السكن

وغابت التجهيزات والمرافق واستُبعدت الاعتبارات الاجتماعية والخصائص السوسيو-ثقافية من المشهد الحضري حيث لم تعد لكلمة جديدة علاقة بهذه المدينة، وبالتالي حضرت الفوضى وغابت الجودة التي تعتبر مطلب الجميع سواء الدولة أو المواطن.

فيما أشارت الدراسات أن مدينة علي منجلي عانت من النظرة الدونية والتنمر ونعتها بأنها مجرد حي عملاق ولا ترقى إلى مصاف المدن، ووُصِفَتْ بأنها مدينة القمامة ومرتع للإجرام، لكن وخلال عشرية من الزمن وبعد التدخلات المكثفة للسلطات الوطنية والمحلية والاهتمام المتزايد بالمدينة، لاحظنا أنها تتقدم بخطى ثابتة نحو الاستقرار والتحسين وبدا ذلك جلياً على ارض الواقع من خلال السمعة التي اكتسبتها المدينة حيث أصبحت مقصد سكان الولاية وحتى المدن المجاورة وتعدى صدها حدود الوطن، وأضحت تسجل الزيارات اليومية للتونسيين وخاصة على المراكز التجارية التي أصبحت علامة مسجلة للمدينة.

وعليه، تسعى الدراسة الراهنة إلى البحث في السياسة الحضرية المنتهجة من قبل السلطات التي سمحت بارتقاء المدينة عليها تكون نموذجاً يُحتذى به للمدن الجزائرية الأخرى، والكشف عن أوجه النجاح والإخفاق أو التقصير لهذه السياسة، ورسم رؤية استشرافية للمدينة التي تعتبر بحق نموذجاً واعداً لمدينة فتيّة.

- أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالغة على اعتبار الاهتمام المتزايد الذي توليه الدولة الجزائرية للنهوض بالمدينة وجعلها مكان أفضل للعيش وتحقيق جودة حياة أفضل بالمراكز الحضرية الجديدة.

فالساسة الحضرية تحدّ راهن رفعت شعاره المدينة الجزائرية لمواجهة التحديات الكبرى التي عانت منها، ورسم مستقبل أفضل، إضافة إلى أن

مدينة علي منجلي تعتبر مشروعاً تنموياً ضخماً على مستوى التخطيط والتمويل والانجاز.

- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى عرض وتحليل السياسة الحضرية للمدينة الجزائرية من خلال استعراض نموذج مدينة علي منجلي الجديدة وتحديد مكان النجاح والإخفاق فيها ووضع مقترحات علمية وعملية للمساهمة في ترقية المدينة من وجهة نظر واقعية من خلال النزول إلى الميدان ورصد واقع المجال الحضري.

- منهجية الدراسة: وفقاً لمتطلبات الدراسة فإن المنهج الوصفي هو الأنسب لهذا العمل على اعتبار أننا نسعى إلى وصف الواقع اللمبريقي للمدينة محل البحث، واستخدام تقنية الملاحظة بالمعايشة وتسجيل انطباعات الأفراد لتحليل الوضع القائم بالاعتماد على أهم التغيرات والتطورات الميدانية التي شهدتها المدينة، لتحديد مدى نجاح السياسة الحضرية المنتهجة.

ثانياً. مفهوم السياسة الحضرية:

أن السياسة الحضرية في مفهومها العام هي القرارات التي تتخذها السلطة القائمة على شؤون الأفراد والجماعات من أجل التسيير الحسن للوحدة الحضرية، والتوزيع العادل للقيم المادية والإنسانية لتحقيق الأهداف المشروعة والمرجوة لكل جماعة إنسانية في المدينة أو الوسط الحضري بمفهومه الواسع من حيث أسلوب ودينامكية الحياة وتعقيدها بكل وسائلها ومتطلباتها.⁽¹⁾

تعتبر السياسة الحضرية ضرورة استدعتها الوقائع والأوضاع المتردية القائمة، حيث تتجلى وظائفها في دراسة وتشخيص الوضع القائم وتقديم الاستشارات ونتائج الدراسات الميدانية إلى الحكومات والسلطات المختصة في تسيير شؤون المدن بشأن عملية وجوهر إعداد السياسات الحضرية الوطنية، لضمان تحقيق أهداف استراتيجية، ضمن خطط عمل شاملة متكاملة تضم كل

الفاعلين والشركاء الذين لديهم القدرة والطاقة للتأثير الفعال في السياسات الحضرية وعمليات صياغتها وتنفيذها والتصدي لآثار التحضر غير المدروس، وتحدي مخاطر العولمة التي تعد أهم ما يجابه القائمين على السياسات الحضرية.

وبالتالي فأمر تحقيق مدينة فعلية، منسجمة، مستدامة، وتنافسية يتطلب سياسة حضرية، قوامها الإشراف والتشارك واستشراف المستقبل بناء على التوافق من أجل التوازن، وهذا يستوجب إضافة إلى ما سبق، اتخاذ مجموعة من المقاربات كمعتقدات وقوانين يتبناها المنتج والمستهلك للمجال المديني.

إن الفهم، المعرفة، التشاور والتشارك، تعتبر مداخل لإعداد الأفكار وأساس لإعداد المجال، وبالتالي التأسيس لتعمير يسهم فيه الجميع ويمنح المواطن حق المشاركة الفعلية في إعداد المشروع ويمكنه من التفاعل في اتخاذ القرار والتأثير في بلورة التوجهات المتعلقة بالإنتاج والتدبير، ويرسخ الاحترافية في قطاع التعمير ويطور التخصص في ميدان التنمية الحضرية.

ثالثاً. أهداف السياسة الحضرية للمدينة الجزائرية:

كمثيلات من الاستراتيجيات الكبرى تسعى السياسة الحضرية إلى تشييد مدن عالمية مستدامة وتسعى من خلالها السلطات إلى ارساء دعائم متعددة الأبعاد تضم في ثناياها أسس التسيير الرشيد والحكمة للفواعل الحضرية، لرسم خطة حضرية فعالة تتناول القيم السوسيو-مجالية، وفق مبدأ التوازن والعدالة والمساواة والرفاهية لضمان استدامة التخطيط والبناء والتعمير والتنمية.

ويمكن تلخيص أهداف السياسة الحضرية، والتي نستنبطها من القانون التوجيهي للمدينة وتصب كلها في هدف الرقي بالمدينة الجزائرية ومن بينها:⁽²⁾

- تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
 - تقليص الفوارق بين الأحياء و ترقية التماسك الاجتماعي و القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.
 - التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل المدينة وحولها وتدعيم الطرق والشبكات.
 - ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها.
 - حماية البيئة والوقاية من الأخطار.
 - ترقية الشراكة والتعاون بين المدن، وإدماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والعالمية وتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة الثقافية.
 - ترقية الوظائف الاقتصادية للمدينة وتدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.
 - إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتصحيح الاختلالات الحضرية والمحافظة على الفضاءات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها.
- رابعاً. آليات تنفيذ السياسة الحضرية: سعت الدولة الجزائرية إلى تشريع وتنفيذ جملة من القوانين⁽³⁾ التي يمكنها من خلالها إحكام السيطرة على فوضى العمران التي شوهت مورفولوجية المدينة الجزائرية، حيث عجزت السلطات عن التحكم في الزحف العمراني والتوسعات الفوضوية بضواحي المدن، وامتد الأمر إلى غياب التنسيق في شكل البنايات وارتفاعها وتنسيقها، واحتلال الأرصفة واهتراء التجهيزات العمومية ورداءة الخدمات المقدمة وما إلى ذلك، وأصبحت الفوضى والعشوائية عنوان للمدينة الجزائرية.
- وبالتالي ازدادت الحاجة إلى التدخل العاجل لتشخيص الوضع ووضع وضعه في إطاره القانوني لغرض التحكم فيه وفرض السيطرة على المجال، ويبقى التحدي الأكبر إعادة تشكيل البيئة الحضرية والنهوض بالمدينة في إطار سياسة حضرية متكاملة.

وقد جسدت جملة القوانين على غرار قانون 29/90 الصادر في 01 ديسمبر 1990 وكذا قانون 05/04 الصادر في 14 أوت 2005 تحدياً لتنظيم الإطار الحضري وتحقيق التوازن البيئي والحفاظ على الأراضي الصالحة للزراعة التي استُنزفت لعقود وتم الاعتداء عليها عنوة.

ويعتبر القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية⁽⁴⁾، الآلية الأكثر نجاعة لو تم تفعيله وفقاً لما تضمنه من مواد مست كل جزئيات المدينة لتنفيذ سياسة حضرية تشاركية، تشاورية تضم مختلف الفاعلين، عدا عن المتابعة والمراقبة والتدخلات الحينية، للقضاء على العراقيل المستجدة على غرار استحداث المرصد الوطني للمدينة في مادته 26، وفقاً للمحتوى التشريعي الذي يتضمنه والساعي إلى ترقية المدينة، وتنمية الاقتصاد الحضري تقديم أفضل إطار معيشي ممكن في المجال الحضري، والسعي إلى تحقيق استدامة تمس مختلف السياقات، وقد تجلّى ذلك فيما تضمنه الفصل الثالث الذي زواج بين متطلبات السياسة الحضرية المرتبطة بتنمية المجال الحضري واستدامته ليس على المستوى الفيزيقي فحسب، بل تعداه إلى تنمية الأطر السوسيو-ثقافية.

بالإضافة إلى استحداث هيئات ومؤسسات لمرافقة تعمير وترقية المدن الجديدة على غرار هيئة المدينة الجديدة وغيرها من المؤسسات الفاعلة، حيث أوكل لها بموجب القوانين سلفة الذكر التدخل واقتراح التدابير التي تساهم في ترقية السياسة الوطنية للمدينة وتحسين ظروف حياة المواطنين. خامساً، التحديات الكبرى للمدينة الجزائرية: تشكل المدن الجديدة النسخة الأكثر تطوراً والأكثر تحدياً للتخطيط الحضري والقائمين عليه، حيث تمثل النموذج الحلم، الذي يرى فيه المصمم والمخطط منتهى إبداعه بتحقيق مجال مديني حضري استشرافي ومستدام في أفضل صورة ممكنة، عدا عن تفادي سلبات التخطيط الحضري للمدن القائمة، والاستفادة من أخطاء

التعمير السابقة، ويراها الساكن أو المواطن حلمًا في الإقامة بمدينة معاصرة، متطورة، شاملة، كاملة تحقق طموحاته في ظل مقارنات صار يعقدها بفضل اطلاعه على نماذج عالمية لمدن فضائية، ذكية تمثل أرقى ما يمكن من الرفاهية صارت في متناول سكانها، على غرار مدينة دبي والدوحة وغيرها. ولطالما عانت كبرى المدن الجزائرية على غرار العاصمة، قسنطينة، عنابة، وهران من الاستنزاف العشوائي لمجالها العقاري في ظل التوسع والتمدد الإسمنتي غير المخطط، وانتشار تجمعات سكانية متراسة، مترامية وفوضوية، تفتقر لأدنى شروط الحياة الحضرية شوهت مورفولوجية المدن كنتيجة حتمية لانعكاسات مظاهر النمو الحضري المتسارع الذي عرفته الجزائر، إضافة إلى تمركز الأنشطة والخدمات الحضرية التي ساهمت في استقطاب السيول البشرية اتجاهها، حيث بلغ التشعب الحضري مستويات قياسية، الأمر الذي سبب ضغطًا متزايدًا على هذه الخدمات مما أثر سلبًا على فاعليتها وتسبب في ضعفٍ حاد في مستوى جودة الخدمات التي تقدمها، إضافة إلى تفاقم المشكلات والأمراض الاجتماعية وانتشار الآفات على نطاقات واسعة. وبالتالي أصبح تدخل السلطات المعنية والمختصة لاحتواء الأزمة وإيجاد حلول ناجعة أكثر من ضروري للارتقاء بالمدينة الجزائرية، ويمكن القول أن التوصيات التي أقرتها ملفات التهيئة العمرانية تتلخص في العناصر التالية:⁽⁵⁾

- البحث عن بدائل نمو وتوسع جديدة، وتجديد الحظيرة السكنية المهترئة.
- إنشاء مراكز عمرانية بديلة لتخفيف الضغط السكاني المركز في المدن الكبرى.

- إنشاء مجتمعات معاصرة مستدامة.
- إنشاء مدن منتجة تكون بمثابة أقطاب اقتصادية تسعى إلى تحقيق الاستقلالية في التسيير والتمويل الذاتي في مراحل متقدمة.

- توفير نوعي وكفي من التجهيزات والخدمات الحضرية التي من شأنها المساعدة على تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي والمجالي.

وعموما فقد جاءت فكرة إنشاء المدن الجديدة مقسمة إلى 3 أنواع رئيسية⁽⁶⁾ منها ما خُصص لإعادة التوازن الإقليمي، ومنها ما خُصص لوضع حد للتوسع العشوائي وتفريغ الضغط عن المراكز الحضرية الكبرى ومنها ما أُنشئ لإبعاد السكان عن مخاطر المدن الصناعية على غرار مدينة حاسي مسعود التي برمجت بمدينة تقرت، لكنها للأسف تخلفت عن الركب والأشغال بها معطلة. وهناك من المدن من تجاوزت مراحل تدميرها والمخططات المتوقعة واحتاجت إلى تدخلات لدعم نموها مثل مدينة علي منجلي، بينما النوع الثالث والذي تسعى الدولة من خلاله إلى مواكبة جيل المدن الذكية بإدخال الخدمات التكنولوجية وإنشاء مدينة ذكية كما هو حال مدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، وتبقى التحديات قائمة في ظل توفر الإمكانيات المادية، البشرية والمجالية.

سادساً. المدينة الجديدة علي منجلي - النشأة والاهداف:

تتجلى الغاية الاسمى من وراء إنشاء مدن جديدة في خلق مجال حضري يتضمن نظام متكامل تتناغم فيه كل المكونات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية وبالتالي قطب تنموي منتج فعال يوفر فرص عمل ويهدف إلى تحسين جودة الحياة الحضرية ومجتمع مستدام.

وقد سعت الدولة إثر انشاءها لمدينة علي منجلي الجديدة إلى تحقيق العناصر التالية:

- تحقيق توازن مجالي محلي، جهوي وإقليمي في إطار تنمية المدن وترقية أطر التعاون والشراكة بينها.
- تحسين مورفولوجية المدينة والقضاء على السكن الهش والاحياء القصديرية.

- خلق مجال جديد لفك الخناق وتخفيف الضغط عن مركز مدينة قسنطينة.

- خلق مجتمع مستدام بالعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية والقضاء على التهميش.

- توفير بيئة جديدة مستدامة بتوفير خدمات وتجهيزات حديثة وتحقيق الجودة الحضرية.

وهذا ما سارت إليه الباحثة مريم احمد مصطفى في تعريفها للمدن الجديدة من خلال تعريفها للمجتمع الجديد وهو مجتمع له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة سياسية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في المحل الأول، وذلك للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم.⁽⁷⁾

تعود البوادر الأولى لإنشاء مدينة علي منجلي إلى توصيات الدراسة التشخيصية الشاملة التي أعدها مركز الدراسات والانجاز العمراني (URBACO)، في إطار مخطط التوجيه العمراني لسنة 1982، والذي تم اعتماده والموافقة عليه بموجب القرار الوزاري، 88/16 المؤرخ في 18 جانفي 1988.⁽⁸⁾

وتأسست المدينة الجديدة بموجب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لقسنطينة، الذي جاء به المرسوم رقم 98/83 بتاريخ 1998/02/25، وتم التدشين والانطلاق في التعمير بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000/217 بتاريخ 2000/8/5، ولإرساء دعائم المرافقة والمتابعة تم إنشاء مؤسسة المدينة من خلال المرسوم رقم 14-118 بتاريخ 2014/03/24.

وتبلغ المساحة الإجمالية لمدينة علي منجلي 2341 هكتار موزعة كالتالي:

- ✓ إجمالي 20 وحدة جوارية 1500 هكتار تتضمن منطقة الأنشطة المتعددة (120 هكتار)
- ✓ التوسعة الغربية: 384 هكتار.
- ✓ التوسعة الجنوبية: 287 هكتار.
- ✓ المدينة الجامعية: 170 هكتار.⁽⁹⁾
- ✓ تم إطلاق 16.558 وحدة سكنية منها: 2998 سلمت في 2019 و 4494 سلمت في 2020 و 1800 سلمت بداية 2021.
- ✓ المرافق التي تم برمجتها لإعادة هيكلة النواة الاولى وتزويد مناطق التوسع الجديدة هي 94 مرفق (51 مجمع مدرسي، 27 متوسطة، 15 ثانوية، مركز أمن حضري)، تم الانتهاء من 74 منها، 13 مرفقاً تم تسليمها، 01 لم ينطلق و 03 توقفت الاشغال فيهم.
- ✓ انتهاء اشغال تهيئة الطرقات والشبكات الاخرى لمنطقة التوسع -غرب ل 2 150 مسكن عدل.
- ✓ اشغال تهيئة الطرقات والشبكات الاخرى لمنطقة التوسع -غرب ل 4 000 وحدة سكنية: ب 80%.
- ✓ إعادة هيكلة النسيج العمراني المتواجد: (الوحدات الجوارية: 6-7-8) في شطرها الاول ب 87 % و(الوحدات الجوارية 1-2-5 و 13) في شطرها الثاني: انطلاق الأشغال، (الوحدات الجوارية 04-14 و 17) في الانتظار.
- ✓ تسليم 115 مشروع استثماري، فيما بقي 101 مشروع قيد الانجاز.
- ✓ كما تم وفقاً لموقع الوزارة دائماً برمجت العديد من المشاريع نجمل أهمها فيما يلي: (وزارة السكن العمران والمدينة، 2024).
- ✓ بالتزامن مع ارتفاع عدد السكان الذي ناهز النصف مليون نسمة تم برمجت العديد من البرامج منها:

- ✓ 86.645 مسكنا منها:
- ✓ 55.597 مسكن على مستوى النواة الاولى منها 50.159 مكتملة.
- ✓ 20.588 وحدة سكنية على مستوى منطقة التوسعة -غرب، 4700 وحدة سكنية على مستوى منطقة التوسعة -جنوب و 5 760 على مستوى توسعة الوحدة الجوية (20).
- ✓ 185 مرفقاً (التوسعة جنوبية والغربية والمدينة الجامعية والوحدة الجوية (20) (71 مرفقاً حيز الخدمة على مستوى النواة الاولى)
- ✓ 325 برمجت 325 مشروعاً استثمارياً.(10)
- سابعاً. التحديات التي واجهت مدينة علي منجلي: اصطدمت مدينة علي منجلي في بداية إنشائها بالعديد من التحديات والعراقيل والمشكلات الناجمة عن سوء التخطيط والتدبير وسائر هذا الاخفاق مراحل تعمير المدينة لسنوات عديدة أنهكت المواطنين والسلطات على حدٍ سواء ويمكن إيجاز جملة التحديات فيما يلي:
- 1- تحديات مجتمعية واجتماعية:
- يمكن التأكيد أن مشكلات الاجتماعية التي نشهدها اليوم ليست وليدة اللحظة بل هي نتاج تراكمي للمشكلات الحضرية التي أرهقت المدينة الجزائرية، أنتجت لنا مجتمعاً مرهقاً يعاني من أزمات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وعلائقية سواء تعلق الأمر بالعلاقة إنسان -إنسان أو حتى العلاقة إنسان -مجال، فالتمايز الاجتماعي والاقصاء أو التهميش الحضري ترك أثراً عميقاً في علاقة الفرد الجزائري بمدينته لا يمكن محوها بسهولة، كنتيجة حتمية أيضاً لغياب المؤسسات المجتمعية التي يتمحور دورها في تحقيق التنمية المحلية الشاملة، ممّا أثر سلباً على الأفراد وقد شهد المقيم بالمدينة الجديدة مرحلة اضطراب وخوف واغتراب، نتيجة اكراهات انعدام التوازن والاختلالات الناجمة عدم الاستقرار والأمن التي خلقتها آنذاك العشرية

السوداء، وبالتالي تنامي الشعور لدى الأفراد أن السلطات ألقت بهم أو تخلصت منهم برممهم في صحراء قاحلة محاطة فقط بسور مزين لذر الرماد في العيون، عانوا فيه من الذل والحرمان نتيجة غياب السلطة، غياب التجهيزات والخدمات الحضرية، وبالتالي ليس غريباً أبداً أن يعيش المجتمع مرحلة اضطراب، فمحاولة تكيف مع الوضع القائم ثم مرحلة انتقالية، فمرحلة إعادة بناء علاقته مع المجال وذلك لن يتم دون حضور الدولة بإمكانياتها المادية والمعنوية.

وبالتالي لا بديل عن سياسة حضرية شاملة متكاملة، تعمل على احتواء الوضع من خلال معالجة الاختلالات الميدانية، وتوفير إطار حياتي أفضل للسكان، القضاء على الفوارق الاجتماعية ومظاهر الإقصاء والتمييز الحضري، وتوفير التجهيزات والخدمات الحضرية الضرورية وجعل المدينة مكان أفضل للعيش والاستقرار.

2- مشكلات إدارية قانونية:

ووفقاً لما تم التطرق إليه آنفاً فيما يتعلق بالأطر القانونية لتشييد المدينة والمعايشة الميدانية والتعامل مع العديد من الإدارات وحتى خلال التربصات الميدانية بحكم التخصص والتواصل المستمر مع الهيئات المحلية، يمكن التأكيد أن علي منجلي عانت منذ بداية ظهور قانون انشاءها، حيث تزامن الشروع في إنشاء هذه التجمعات وترحيل السكان إليها مع ظهور مشاكل تنظيمية بسبب غياب الإطار القانوني لإنشاء هذه التجمعات وهذا قبل ظهور القانون رقم 09/02 المؤرخ في 08 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتميئتها. واستمرت فوضى الهيكل التنظيمي والوضعية الادارية فمرة هي تابعة لقسنطينة ومدينة الخروب هي مجرد حي عملاق وتفتقد لمقومات مدينة، ثم تقسيمها إلى قسمين جزء تابع للخروب والجزء الغربي تابع لعين السمارة وكثيرا ما يجد المواطن نفسه يجول بين الإدارات لقضاء حاجياته

الإدارية. ما جعل المدينة تتخبط لسنوات عديدة لغرض تسوية وضعيتها الادارية. أما اليوم فقد تم ترقيتها إلى مقاطعة إدارية عين لها والي منتدب للإشراف على تسييرها.

3- مشكلات تخطيطية:

ويمكن القول أن الفوضى والعشوائية كانتا السمة الغالبة على مدينة علي منجلي، حيث غلبت عليها القرارات الارتجالية، وتم ترحيل عشرات بل ومئات الآلاف من المواطنين بمجرد أن جهزت السكنات التي مثلت أسوء مظاهر التخطيط حيث حضرت المساكن ذات الغرفة الواحدة والغرفتين و3 غرف في وقت سجلت فيه الأسرة الجزائرية متوسط 6 أفراد، وبالتالي سادت الفوضى والرفض والاحتجاجات.

علماً أن جل المرحلين كانوا من النازحين وضحايا الظروف الامنية لتلك الحقبة، وقد استقروا بضواحي المدينة وشيدوا أحياء قصديرية وأكوخ على مد البصر شوهت مورفولوجية مدينة قسنطينة وأغرقتها في الأحياء الهشة والفوضوية وغير المخططة، إضافة إلى ترحيل سكان الأحياء الفقيرة والتي شكلت بؤراً للإجرام وانتشار مختلف الأمراض والآفات الاجتماعية، وخطراً أمنياً على المدينة.

وبالتالي مثلت هذه التشكيلة النواة الأولى لسكان المدينة، حيث غاب الانسجام والتكيف وحضر العنف والجريمة وساد منطق البقاء للأقوى لفرض السيطرة على الحظائر والشوارع وظهور عصابات الأحياء وسجلت الجريمة أرقاماً قياسية، ووُصِّمَت المدينة بالعنف والجريمة على المستوى الوطني.

إذن، وبعد كل تلك المعاناة كان لابد من السعي إلى تدخل عاجل وشامل ومحكم لإعادة الاعتبار للمدينة وبث الطمأنينة في نفوس السكان من خلال تحسين الاوضاع القائمة والوفاء بالوعود، وانجاز المشاريع المتأخرة، وبرمجت

مشاريع جديدة تواكب التوسعات المستحدثة، لاستيفاء شروط استقرار وتكيف الأفراد مع المجال وتحسين جودة التوجه الاجتماعي في إطار الاستدامة الحضرية.

ثامناً. واقع ترقية الإطار الحضري بمدينة علي منجلي:

من خلال تواجدها المستمر بالمدينة ومواكبة مختلف مراحل إنشائها وتعميرها وتطورها، واعتمادا على تقنية الملاحظة بالمعايشة، وإجراء العديد من البحوث والدراسات التي تناولت واقع المدينة، يمكن التأكيد على التدخل الإيجابي للسلطات المعنية من خلال المشاريع التنموية المبرمجة.

وبقراءة أولية لهذه التدخلات والمشاريع المبرمجة، ندرك الاهتمام الذي توليه الهيئات والسلطات المختصة لهذه المدينة ورفع التحدي لجعلها المدينة النموذج، بالإضافة إلى النهضة الملموسة التي عايشناها ولاحظناها ولأمسنا نتائجها على أرض الواقع ويمكن اجمالها اختصاراً في النقاط التالية:

- وجود توليفة متنوعة لمختلف الطبقات الاجتماعية كنتيجة حتمية للتنوع الكبير في الأنماط والصيغ السكنية المتاحة سواء فردية أو جماعية التي من شأنها أن تتوافق مع إمكانات مختلف الفئات الاجتماعية مثل الفئات الفقيرة أو المعدمة (سكن اجتماعي) الطبقة المتوسطة (التساهمي AADL) وحتى (LPA) لميسوري الحال.

- المرافقة المستمرة والتدخلات المتتالية لمتابعة الوضع عن كثب من خلال الهيئات المتخصصة.

- إنشاء المؤسسات التي تُعنى بتسيير المدن على غرار مؤسسة تسيير المدينة أو مؤسسة المدينة الجديدة.

- تعزيز الخدمات الحضرية والتجهيزات والخدمات على اختلافها مثل المراكز الأمنية، الصحية بإضافة المستشفى العسكري بإمكانياته وخدماته الكبيرة التي تجاوز صدها إقليم الولاية وكذا العديد من مراكز الصحة الجوارية،

وحتى المراكز التعليمية كالمدارس والمتوسطات والثانويات والمدارس ومراكز التكوين المهني وبصفة أكثر تميز انتشار المدارس الخاصة والأكاديميات التعليم التي أصبحت علامة مسجلة بالمدينة، بعد أن عانت من أزمة حادة في هذا المجال، زيادة أعداد مراكز البريد والاتصالات والبنوك والمصارف ومختلف الإدارات التي من شأنها أن تسهل حياة المواطن، فضلاً عن توفير المراكز الثقافية والدينية والملاعب الجوارية والمركبات الرياضية الكبرى.

- الاهتمام المتزايد بالبنية التحتية خاصة عنصر الطرق والمواصلات والذي تعزز في وقت قياسي بخدمات الترامواي الذي أحدث ثورة في مجال النقل المستدام وقدم إضافة جميلة للمدينة وزاد من جاذبيتها وحسن من مورفولوجيتها، إضافة إلى مد الشوارع الشاسعة والطرق الرئيسية والجانبية وتعدد مداخل ومخارج المدينة مما ساهم في تعزيز نفاذية المدينة.

- العمل على تحسين المشهد الحضري من خلال تعزيز عمليات التهيئة الحضرية تعبيد الطرقات والأرصفة وتزيينها، وتأثيث الشوارع العامة وتهيئة المساحات الخضراء والقضاء على البنايات الفوضوية التي أنشئت حول مداخل العمارات وضع حد للمخالفات العمرانية بعد أن كانت المدينة ورشة مفتوحة وبيئة قاحلة تغزوها الاتربة والمواد الصلبة والقمامة لا مكان متاح للإنسان فيها.

- تعزيز الوظيفة التجارية ولواحقها، التي شكلت عنصر جذب واستقطاب تخطى الحدود الإقليمية والوطنية، حيث باتت المدينة موطن للمراكز التجارية الكبرى، بالإضافة إلى التوجه نحو تحقيق التوازن من خلال توزيع الأنشطة والخدمات عبر مختلف الوحدات الجوارية.

- تواجد المدينة الجامعية (جامعتي قسنطينة 2 و3)، بكل ملحقاتها والمدارس العليا والإقامات الجامعية ساهم بدوره في تعزيز الأنشطة المختلفة وخلق

- ديناميكية حركية وتجارية على مختلف الأصعدة، ساهم في توفير مناصب شغل كثيرة بالمدينة سواء المتخصصة أو المهنية.
- التوجه نحو تعزيز الامكانيات السياحية للمدينة من خلال تجهيز الفنادق - الحديقة المائية -المراكز التجارية توفير مراكز تجارية كبرى ومطاعم، مقاهي، قاعات ومركبات رياضية بمقاييس عالمية لاقت استحسان المواطنين والزوار على حدٍ سواء.
- كل هذا وغيره من التدخلات وعمليات المرافقة لتنمية المدينة ساهم في تعزيز علاقة الأفراد بمجالهم وحسن من نظرتهم إلى مدينتهم وأعاد لهم الامل في مستقبل أفضل لمدينتهم الناشئة.
- لكن وبالرغم من النتائج الواعدة التي نراها جد ايجابية في تحسين المشهد المدينة والتي لاقت استحساناً كبيراً ورد فعلٍ مقنعٍ، وصنع أملاً وأفقاً واعداءً، فالدراسة الراهنة من خلال النتائج التي توصلت إليها تنوه إلى ضرورة:
- الحفاظ على مكتسبات المدينة من خلال العمل على الاستثمار أكثر بتنميتها في إطارها الإقليمي، لتفادي مساوئ التخطيط السابقة التي عصفت بالمدينة الأم، خاصة وأن علي منجلي تقع ضمن المثلث الديناميكي وعلى مسافات متقاربة من مركز مدينة قسنطينة وعين السمارة والخروب وبالتالي فهي تحوز على كل مقومات النمو والازدهار، كما قد تكون محل ضغط كبير.
- إبداء اهتمام متزايد بالمدينة الجديدة ماسينيسا لتحقيق التوازن المجالي، الحضري والجهوي، وعدم التركيز على مدينة علي منجلي فقط، الأمر الذي قد يسبب ضغطا على هياكلها ويعصف بكل الجهود المبذولة في سبيل النهوض بها، وبالتالي تقع في نفس إشكال سلبيات التخطيط السابقة.
- ضرورة السعي نحو إنشاء مدن وظيفية متخصصة موزعة على إقليم مدينة قسنطينة، لأن جمع كل الوظائف في مدينة واحدة قد يضر أكثر مما ينفع.

- تعزيز التنمية الصناعية وخلق صناعات كبرى توازي حجم نمو المدينة لتحقيق الاستقلالية، وخلق مناصب شغل أكثر.
 - العمل على ابراز ثقافة عمارة متميزة للمدينة، بعد أن أفسد عنصر التوجه نحو التوفير الكمي للسكن، خاصة وأن المدينة لا تزال تتوفر على برامج سكنية متعددة، لأن المظهر العمراني من معايير الأساسية في تحقيق جودة الحياة الحضرية التي تقوم على التكيف والتأقلم مع البيئة.
 - ايلاء الموضوع أهمية بالغة خاصة في شقه العلمي من خلال التركيز على تناول تطوير وتنمية المدينة والمجتمع في إطار الاستدامة، وجعلها من أولويات مشاريع المراكز البحثية على غرار الوكالة الموضوعاتية للبحث والاستفادة من نتائج البحوث.
 - منح صلاحيات أوسع للمجتمع المدني باعتباره شريك أساسي في التنمية إضافة إلى الدور الفعال الذي تزداد أهميته مع الوقت.
 - تعزيز الاعتبارات الاجتماعية والأخذ بعين الاعتبار الخصائص السوسيو-ثقافية للأسرة الجزائرية لتحقيق مجتمع مستدام يوازي الرؤى الاستشرافية التي تسعى السياسة الحضرية إلى تحقيقها.
- تاسعاً. خاتمة:

في نهاية البحث نصل إلى نتيجة حتمية مفادها أن أزمة المدينة ليست أزمة مجال ولا مال ولا رجال، بل أزمة أقوال بلا أفعال وأننا نعيش أزمة تطبيق لا تنظير، وأن مكنم الإخفاق في تطبيق القوانين والمتابعة، فالسياسة الحضرية للمدينة الجزائرية مست كل جوانب المدينة وتناولت فواعلها وتطرقمت لمتطلبات الانسان والمجال حاضرأ ومستقبلاً، وأقرمت المخططات على مستوياتها القصيرة المتوسطة والبعيدة، ورسمت الرؤى الاستشرافية للمدينة في أبعادها الثلاثة المحلي- الجهوي-الإقليمي، وعلى رأسها القانون التوجيهي للمدينة لتشييد مدينة مستدامة وفقاً لسياسة تخطيطية واقعية، مبنية على

أساس الموارد الفعلية المتاحة، تضم مختلف الفاعلين المحليين والجهويين والشركاء الاقتصاديين والمجتمع المدني لنشكل مجتمعاً مستداماً يتمتع برؤية استشرافية ايجابية وأهدافاً مشتركة لتحقيق جودة حياتية أفضل.

ويكون الهدف الأسمى تأسيس سياسة حضرية ترقى بجودة حياة المدن وتكون في مستوى تطلعات الأفراد حيث أن جل من يرغب في الاستقرار بالمدن يسعى لتحسين أوضاعه، لكنه للأسف يصطدم بواقع معيشي صعب مما يدخله في صراع مع القيم الأخلاقية، الاجتماعية والاقتصادية خاصة في ظل عدم توفر السكن والعمل، وتدني مستوى الخدمات المقدمة، مما يؤثر سلباً على مستوى اندماجه وتكيفه مع البيئة الجديدة، وقد يصبح مصدر قلق وخطر يهدد استقرار المجتمع والمدينة، وبالتالي فدور السياسة الحضرية هنا يركز على تحقيق التوافق بين الواقع والمأمول الذي يتوق له الأفراد.

إذ يبقى التحدي الأكبر أمام القائمين على السياسات الحضرية هو العمل على إعداد الفرد وصناعة المواطن، فالخطأ في أول الأمر بدر من القائمين على المدينة، فحضر الاهتمام بالمجال وأهمّل الإنسان، لكن عوامل كالوقت والتدخلات والمرافقة ساهمت في خلق عامل التكيف والاندماج مع البيئة.

لكن النموذج الذي نسعى إلى تحقيقه في المجتمع المعاصر المستدام لا يزال يحتاج إلى الكثير من الصقل والاحترافية لزراع قيم المواطنة في السكان حتى تكتمل الصورة المطلوبة بين الإنسان والمجال لتحقيق المعادلة المرغوبة

سياسة -مدينة -مواطن، أو بمعنى أوضح: سياسة حضرية ناجعة وفعالة = مدينة منتجة + مواطن راضٍ = مجتمع مستدام + مدينة مستدامة

فينبغي أن ندرك أن السعي إلى تحقيق مدينة مستدامة لا يقتصر على تجديد المشهد الحضري وتنمية الجوانب السوسيو-اقتصادية، وإنما يتطلب العمل بالموازاة مع ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي وتحسين

الصحة العقلية والجسمانية للأفراد، التي باتت من أكبر التحديات التي تواجهها المدن في إطار تحسين جودة الحياة الحضرية. وأن تكون المدينة بشوارعها، مرافقها وخدماتها متاحة لجميع فئات المجتمع دون إقصاء أو تهميش أو تمييز، في إطار الحق في المدينة. إن المدينة ليست مجرد كتل اسمنتية بل كتلة من المشاعر والاحاسيس والثقافات والقيم، هي ذاكرة وهوية، هي أحلام وآمال قائمة لأفراد هم بذاتهم المدينة، فلا مدينة بدون أفراد، فهي منهم بهم وإلهم. حيث تقول جين جاكوبس أيقونة التخطيط الحضري "لا يوجد منطق يمكن فرضه على المدينة، وينبغي أن نلاءم خططنا للناس وليس للمباني والسيارات" أو ما يصطلح عليه بـ "أنسنة المدن" في كتابها "موت وحياة المدن الأمريكية الكبرى"

المراجع المعتمدة في البحث:

- 1- بغريش ياسمين، محاضرات في السياسات الحضرية، ألفا دوك للتوثيق، الجزائر، 2020.
- 2- المرجع نفسه.
- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 الصادرة في 3 اوت 2008 ص 20
- 4- قانون رقم: 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006، الذي يتضمن القانون التوجيهي للمدينة
- 5- رحمانى الشريف، الجزائر غدا، وضعية التراب الوطني، ملفات التهيئة العمرانية، وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية.(ب.ت.ن).
- 6- رشيدى السعيد وفلاحى كريمة، المدن الجديدة واشكال الفعل التنموي في الجزائر حالة المدينة الجديدة علي منجلي قسنطينة، مجلة الخلدونية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 20 (1)، 143- 154. 2020

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123439>

- 7- - مريم احمد مصطفى وعبد الله محمد عبد الرحمن.(2001)، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، دارالمعرفة الجامعية.
- 8- مركز الدراسات والانجاز العمراني U.R.B.A.C.O.، مخطط التوجيه العمراني لمدينة قسنطينة 1982. 9- وزارة السكن والعمران والمدينة، القطب الحضري علي منجلي: <https://www.mhuv.gov.dz/?p=4860>
- 10- المرجع نفسه، وزارة السكن والعمران والمدينة.